النمط الثاني، فقد نشأ، تاريخياً، في إطار السياسة الاستعمارية (البريطانية أساساً)، كصوغ للعلاقة التي تربط الدولة المستعمرة بأخرى خاضعة لها في مرحلة معيّنة سابقة على حق تقرير المصير. وقد انطلق التصوّر المصري من ان هذا النمط الاخير هو الذي ينطبق على الحالة الفلسطينية، في مواجهة تصوّر اسرائيلي جادل بأن النمط الاول هو الاقرب لهذه الحالة، على الاقل حتى يحسم التناقض على الوضع النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. وثانيهما، ان «اطار السلام في الشرق الاوسط»، الذي أجريت على أساسه المفاوضات، افتقد الى الوضوح الكافي في تحديد أسس الحكم الذاتي، فقد أدّت الخلافات الواسعة خلال مفاوضات كامب ديفيد وما قبلها الى اللجوء لقدر من الغموض، الذي يسمّى، احياناً، في اللغة الدبلوماسية، «غموضاً بنّاءً»، بما يتيح التوافق على صياغات معيّنة يستطيع كل طرف تجييرها وفقاً لوجهة نظره. وقد تركّز هذا الغموض في قضايا عدة أهمها، طابع ومدى صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، والارض، والمياه، والمستوطنات.

ولذلك انطلق التصوّر المصري في تحديده لأسس الحكم الذاتي من التمسّك بما تضمّنه هذا الاطار من حكم ذاتي كامل، والاصرار على انه لا يمكن ان يكون كاملاً الّا اذا شمل السكان والارض في آن. وفي المقابل، تمسّك المفاوض الاسرائيلي بما اعتبره النص الحرفي الذي يقول: «حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة العرب». وكان هذا خلافاً جوهرياً، في الواقع، يرتبط بتصوّرين، لا بل بمفهومين متعارضين. وهذا ما أقر به احد الباحثين الاسرائيليين عندما وصف التعارض بين المفهومين بأنه جوهري، وقال: «بالنسبة لمصر، يعتبر الحكم الذاتي مرحلة وسيطة نحو اقامة دولة فلسطينية مرتبطة بالاردن، فيما تقتضي مصلحة اسرائيل الحيلولة دون نشوء سيادة أجنبية في 'يهودا والسامرة' (الضفة الفلسطينية) وقطاع غزة. لقد اعتبرت مصر التقدّم نحو حل نهائي للمشكلة الفلسطينية الزامياً بحيث يبدأ بصيغة للحكم الذاتي، امّا اسرائيل فقد نظرت الى الفكرة كلها كثمن تقدّمه لمصر في مقابل السلام وتطبيع العلاقات معها. ولذلك سعت الى حكم ذاتي بحد أدنى من الصلاحيات التي لا تتجاوز ادارة الشؤون اليومية لحياة السكان العرب، في الوقت الذي رغبت مصر في حكم ذاتي يتضمّن أقصى قدر من الصلاحيات»[٢]. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين للأسس التي انطلق منها التصوّر المصري[٣]:

أولاً ـ أسس حل المشكلة الفلسطينية

أ ـ ان الاساس المتفق عليه للتسوية في كامب ديفيد هو قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ بأجزائه كافة، ونصوص ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي. وهذا الاساس يفتح الباب أمام الشعب الفلسطيني ليستعيد حقوقه في أرضه وتقرير مصيره، وأمام اسرائيل لضمان أمنها في إطار نظام للأمن المتبادل.

ب ـ ان «اطار السلام في الشرق الاوسط» هو أول وثيقة توقعها اسرائيل وتتعهد فيها بالتفاوض حول القضية الفلسطينية بجوانبها كافة، وباحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبسحب الحكومة العسكرية واداراتها المدنية من الارض المحتلة ضمن اجراءات انتقالية.

ج ـ ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة، ومن ثمّ فلا بدّ من حلها اذا أردنا الوصول الى حل شامل لهذا الصراع.

د ـ ان هذه القضية متعددة الجانب ومعقّدة، الامر الذي يتطلب عدم ترك أية فرصة دون أن نستثمرها حتى لا نسهم، مرة أخرى، في سياسة الفرص الضائعة.